

## المحاضرة التاسعة: دور كايم

### دروس في علم اجتماع الجريمة

سيكون من الصعب الحديث عن إميل دوركهايم مع تجاهل محاضراته التي ظلت غير منشورة لفترة طويلة، لأنها كانت جزءاً لا يتجزأ من عمل منشور لم يكن كذلك لكونه بارزاً وحاسماً في تاريخ علم الاجتماع. وبحسب اعتراف ابن أخيه مارسيل موس، "في بعض الأحيان مجرد صدى" (نقلا عن بير، ص 340). وكان هذا هو الحال بشكل خاص بالنسبة للدورات التي قدمها دوركهايم في بورديو بين عامي 1887 و1902<sup>1</sup>.

تلك الدروس التي أثبتت بالفعل أهميتها العلمية. منذ نشر الطبعة الثانية من كتاب فيزياء القانون والأخلاق (1898-1900)، في عام 1950، تمكنا من التصالح مع فكرة اختفاء حفنة من الذين ما زالوا مفقودين. نحن مدينون لماتيو بيررا باكتشافنا لأعمال دوركايم، بفضل عمله ككلب صيد، حيث وجد دفترًا مجلدًا يحتوي على ملاحظات سجلها مارسيل موس من الدورة السادسة التي عقدها دوركهايم في بورديو بين ديسمبر 1892 وأبريل 1893 حول علم الاجتماع الإجرامي، وبالتالي تزيين مجموعة من الدراسات النصوص كبيرة بالفعل.

هذا المقرر غير المنشور حتى الآن، والذي يعد، بعد الدروس المختلفة المنشورة حول التضامن (1887) أو الأسرة (1888)، "أقدم ما نعرفه عن دوركهايم الشاب" (ص 6)، ليس بالتأكيد كتابًا. بالمعنى الدقيق للكلمة، يكون الأسلوب الشفهي واضحًا في بعض الأحيان. لكنه يقترب من ذلك، حيث أن جودة إنجازته وبنيتها ونسخه ملحوظة. يتألف الكتاب من ثلاثة عشر درساً مخصصاً للتنظير لمسألة الانتحار التي سبق أن تناولها دوركهايم بنفس روح الإحصاء الأخلاقي في 1889-1890: الجريمة.

يتناول دوركهايم على التوالي الطبيعة، والتطور، والعوامل، والتصنيف، وأخيرًا العلاجات الممكنة، دافعًا بذلك عن الأطروحة التي أعطت الطابع الرنان لقواعده المستقبلية للمنهج الاجتماعي (1894)، أي طبيعة الجريمة. على عكس الانتحار، لا تتدرج الجريمة ضمن علم الاجتماع المرضي بسبب وظيفتين رئيسيتين: السماح للمجتمع بأن يصبح واعيًا بذاته، وقبل كل شيء، تشكل في مجتمع "لم يعد القانون والأخلاق يتطوران" شروط إمكانية التغيير الاجتماعي المفيد إن الجريمة، بطبيعتها "الإيثارية"، مفيدة لمجتمع الغد أو

<sup>1</sup> Émile DURKHEIM, *Leçons de sociologie criminelle*. <https://journals.openedition.org/ress/8973>

في عملية المستقبل، وتطورها يقود الرأي العام إلى "إدراك جريمة العقاب" - ونحن نعرف المعارضة حول هذا الموضوع بموقف دوركهايم الشرس. نحو عقوبة الإعدام، والتي دعا إلى إلغائها.

علق موس أيضًا في عام 1925 على دورة علم الاجتماع الجنائي هذه بهذه المصطلحات: "من بين مستجدات أخرى"، وبصرف النظر عن "مخطط الملاحظات الإحصائية"، اقترح دوركهايم في هذه الدورة "التمييز بشدة بين الجريمة العنيفة والجريمة المضادة للجريمة". الطبقات والسكان المتخلفون، من ناحية، والجرائم الخفيفة ضد الملكية (الاحتيال، وخيانة الأمانة، وما إلى ذلك) من الطبقات التجارية وسكان المناطق الحضرية والمهذبين.

وبعيدًا عن أن نرى فيها الذاكرة المتحيزة للانقسام "الطبقي" الغريب عن روح المنهج الدوركايمي، كما يقترح المحرر، يمكننا أن نعتقد أن موس كان يشير هنا إلى انقسام سمح لدوركهايم ليس فقط لدعم مخطوطته للتضامن بين - معارضة الأسرة والتضامن التقليدي ("الأسرة تغاقم الميل إلى القتل") وإلى التضامن الحديث الذي تحمله مجموعات أخرى - ولكن أيضًا لانتقاد مفهوم الطبقة. وهكذا وضع على نفس المستوى التاجر المسبب للإفلاس، والمضارب الذي "تصل حاجته إلى الثروة إلى حد جنوني"، وحتى "موظف تسجيل النقد" مرتكب الاختلاس.

هناك العديد من الأنواع التي ترقى حياتها الاقتصادية غير الخاضعة للتنظيم إلى حالة من الشذوذ - مع العامل الرحل والتمشرد والترنح. كما أن احتيال البعض هو عمل "رجل [أشخاص] منحطين من الطبقة الاجتماعية"، فإن سرقة الآخرين أو تشردهم هو عمل شخص "ليس لديه خلفية، لا مهنية ولا أخرى".

وفي هذا الصدد، إذا لم تكن "المسألة الاجتماعية مسألة معدة"، وإذا لم تكن مسألة ثقافة أو إمكانية الوصول إلى التعليم - "فمن المؤكد تمامًا أن التعليم ليس له أي تأثير على الإجرام منذ ذلك الحين". ليس لها أي تأثير على الطبقة العميقة من الأخلاق" يكتب دوركهايم (ص 152) - إنها اجتماعية بحتة لأنها هي التي توفر "التربية الأخلاقية [...] إنها تأثير المجتمع".

يمكننا تخمين النتيجة: علاج "حالة البداوة هذه التي تزايدت بشكل غير طبيعي" هو الاندماج في عائلة أو مجموعة إقليمية أو مهنية. ومع ذلك، يصبح الفرد أكثر وأكثر قدرة على الحركة نحو المنزل. تتلاشى المجموعة الإقليمية أو تصبح مصطنعة. لم يتم تنظيم المجموعة المهنية بعد، ولكن لمدة قرن من الزمان تم دفن هذه المنظمة. [...] وهكذا فإن العامل لا يتمسك بأي شيء" (ص 140). ولذلك سيكون من الضروري إعادة تنظيمها.

والتي "تم تصميم خطتها على غرار خطة دروس علم الاجتماع الجنائي" (ص 191)، أو مقال "قانونان للتطور الجزائي" (1901)، الذي يركز على أقسام كاملة من الدرس السادس. أخيرًا، لاحظ أن الاهتمام التاريخي لهذا المقرر يتجاوز أعمال دوركهايم ويمكن أن يمتد إلى أعمال طلابه. ولذكر مثال واحد فقط، سوف نتذكر الأهمية المعطاة للطبيعة الموسمية لكثافة الحياة الجماعية، والتي جعلها موس فيما بعد جوهر دراسته عن الإسكيمو في عمل سداسي، مع هنري بوشات و- دون الكشف عن هويته- دوركهايم، في عام 1906.

**Émile Durkheim,**  
**"Le crime, phénomène normal" (1894)<sup>2</sup>**

Le crime est normal, parce qu'une société qui en serait exempte est tout à fait impossible ; telle est la première évidence paradoxale que fait surgir la réflexion sociologique.

S'il est un fait dont le caractère pathologique paraît incontestable, c'est le crime. Tous les criminologistes s'entendent sur ce point. S'ils expliquent cette morbidité de manières différentes, ils sont unanimes à la reconnaître. Le problème, cependant, demandait à être traité avec moins de promptitude.

**"الجريمة ظاهرة طبيعية (1894)"**

الجريمة أمر طبيعي، لأن المجتمع الخالي منها مستحيل تماما؛ وهذا هو أول دليل متناقض يبرزه التفكير السوسيولوجي. إذا كانت هناك حقيقة واحدة تبدو طبيعتها المرضية غير قابلة للجدل، فهي الجريمة. يتفق جميع علماء الجريمة على هذه النقطة. وعلى الرغم من أنهم يفسرون هذا المرض بطرق مختلفة، إلا أنهم مجمعون على الاعتراف به. ومع ذلك، فإن المشكلة تحتاج إلى معالجة أقل سرعة.

Appliquons, en effet, les règles précédentes. Le crime ne s'observe pas seulement dans la plupart des sociétés de telle ou telle espèce, mais dans toutes les sociétés de tous les types. Il n'en est pas où il n'existe une criminalité. Elle change de forme, les actes qui sont ainsi qualifiés ne sont pas partout les mêmes ; mais, partout et toujours, il y a eu des hommes qui se conduisaient de manière à attirer sur eux la répression pénale. Si, du moins, à mesure que les sociétés passent des types inférieurs aux plus élevés, le taux de la criminalité, c'est-à-dire le rapport entre le chiffre annuel des crimes et celui de la population, tendait à baisser, on pourrait croire que, tout en restant un phénomène normal,

دعونا، في الواقع، نطبق القواعد السابقة. فالجريمة لا تلاحظ في أغلب المجتمعات من هذا النوع أو ذلك فحسب، بل في كل المجتمعات على اختلاف أنواعها. لا يوجد مكان لا توجد فيه الجريمة. إنه يتغير شكله، فالأفعال التي يتم تصنيفها على هذا النحو ليست هي نفسها في كل مكان؛ ولكن في كل مكان ودائماً كان هناك رجال تصرفوا على نحو يؤدي إلى اجتذاب القمع الإجرامي. إذا كان معدل الجريمة، على الأقل، مع انتقال المجتمعات من الأنواع الأدنى إلى الأنواع الأعلى، يميل إلى الانخفاض، أي النسبة بين الرقم السنوي للجرائم وعدد السكان، فقد نعتقد ذلك، على الرغم من بقائه ظاهرة طبيعية.

le crime, cependant, tend à perdre ce caractère. Mais nous n'avons aucune raison qui nous permette de croire à la réalité de cette régression. Bien des faits sembleraient plutôt démontrer l'existence d'un mouvement en sens inverse. Depuis le commencement du siècle, la statistique nous fournit le moyen de suivre la marche de la criminalité ; or, elle a partout augmenté. En France, l'augmentation est près de 300%. Il n'est donc pas de phénomène qui présente de la manière la plus irrécusée tous les symptômes de la normalité, puisqu'il apparaît comme étroitement lié aux conditions de toute vie collective. Faire du crime une maladie sociale, ce serait admettre que la maladie n'est pas quelque chose d'accidentel, mais, au contraire, dérive, dans certains cas, de la constitution fondamentale de l'être vivant ; ce serait effacer toute distinction entre le physiologique et le pathologique.

لكن الجريمة تميل إلى فقدان هذه الشخصية. ولكن ليس لدينا أي سبب للاعتقاد بحقيقة هذا التراجع. يبدو أن العديد من الحقائق تثبت وجود حركة في الاتجاه المعاكس. منذ بداية القرن، زودتنا الإحصائيات بوسائل متابعة تطور الجريمة؛ إلا أنها زادت في كل مكان. وفي فرنسا تصل الزيادة إلى 300% تقريباً. وبالتالي، لا توجد ظاهرة تظهر بشكل لا يقبل الشك جميع أعراض الحياة الطبيعية، لأنها تبدو مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بظروف الحياة الجماعية بأكملها. إن جعل الجريمة مرضاً اجتماعياً يعني الاعتراف بأن المرض ليس شيئاً عرضياً، بل على العكس من ذلك، ينبع، في حالات معينة، من التكوين الأساسي للكائن الحي؛ وهذا من شأنه أن يمحو أي تمييز بين الفسيولوجي والمرضي.

Sans doute, il peut se faire que le crime lui-même ait des formes anormales ; c'est ce qui arrive quand, par exemple, il atteint un taux exagéré. Il n'est pas douteux, en effet, que cet excès ne soit de nature morbide. Ce qui est normal, c'est simplement qu'il y ait une criminalité, pourvu que celle-ci atteigne et ne dépasse pas, pour chaque type social, un certain niveau qu'il n'est peut-être pas impossible de fixer conformément aux règles précédentes

ولا شك أنه من الممكن أن يكون للجريمة نفسها أشكال غير طبيعية؛ وهذا ما يحدث، على سبيل المثال، عندما يصل إلى معدل مبالغ فيه. ولا شك في الواقع أن هذا الإفراط هو ذو طبيعة مرضية. والطبيعي ببساطة هو أن يكون هناك إجرام، بشرط أن يصل ولا يتجاوز، لكل فئة اجتماعية، مستوى معين ربما لا يكون من المستحيل تحديده وفقاً للقواعد السابقة.

Nous voilà en présence d'une conclusion, en apparence assez paradoxale. Car il ne faut pas s'y méprendre. Classifier le crime parmi les phénomènes de sociologie normale, ce n'est pas seulement dire qu'il est un phénomène inévitable quoique regrettable, dû à l'incorrigible méchanceté des hommes ; c'est affirmer qu'il est un facteur de la santé publique, une partie intégrante de toute société saine. Ce résultat est, au premier abord, assez surprenant pour qu'il nous ait nous-même déconcerté et pendant longtemps. Cependant, une fois que l'on a dominé cette première impression de surprise, il n'est pas difficile de trouver les raisons qui expliquent cette normalité, et, du même coup, la confirment.<sup>3</sup>

نحن هنا أمام نتيجة متناقضة على ما يبدو. لأنه لا ينبغي أن يكون هناك خطأ. إن تصنيف الجريمة ضمن ظواهر علم الاجتماع الطبيعي لا يعني فقط القول بأنها ظاهرة حتمية، رغم أنها مؤسفة، بسبب شر البشر الذي لا يمكن إصلاحه؛ بل التأكيد على أنها عامل من عوامل الصحة العامة، وجزء لا يتجزأ من أي مجتمع صحي. تبدو هذه النتيجة للوهلة الأولى مفاجئة بدرجة كافية لدرجة أنها أربكتنا لفترة طويلة. ومع ذلك، بمجرد أن نتغلب على هذا الانطباع الأول بالمفاجأة، ليس من الصعب العثور على الأسباب التي تفسر هذه الحالة الطبيعية، وفي الوقت نفسه، تؤكد لها.

En premier lieu, le crime est normal parce qu'une société qui en serait exempte est tout à fait impossible.

Le crime, nous l'avons montré ailleurs, consiste dans un acte qui offense certains sentiments collectifs, doués d'une énergie et d'une netteté particulières. Pour que, dans une société donnée, les actes réputés criminels pussent cesser d'être commis, il faudrait donc que les sentiments qu'ils blessent se retrouvassent dans toutes les consciences individuelles sans exception et avec le degré de force nécessaire pour contenir les sentiments contraires. Or, à supposer que cette condition pût être effectivement réalisée, le crime ne disparaîtrait pas pour cela, il changerait seulement de forme ; car la cause même qui tarirait ainsi les sources de la criminalité en ouvrirait immédiatement de nouvelles.

### أولاً، الجريمة أمر طبيعي لأن مجتمعا خاليا منها مستحيل تماما.

تتكون الجريمة، كما بينا في مكان آخر، من فعل يسيء إلى مشاعر جماعية معينة، ويتمتع بطاقة ووضوح خاصين. ولكي يتوقف ارتكاب الأفعال التي تعتبر إجرامية في مجتمع ما، فلا بد من أن تكون المشاعر التي تسيء إليها موجودة في ضمائر جميع الأفراد دون استثناء وبدرجة القوة اللازمة لاحتواء

<sup>3</sup> De ce que le crime est un phénomène de sociologie normale, il ne suit pas que le criminel soit un individu normalement constitué au point de vue biologique et psychologique. 'Les deux questions sont indépendantes l'une de l'autre. On comprendra mieux cette indépendance, quand nous aurons montré plus loin la différence qu'il y a entre les faits psychiques et les faits sociologiques.

ومن حقيقة أن الجريمة ظاهرة من ظواهر علم الاجتماع الطبيعي، فإن ذلك لا يعني أن المجرم هو فرد يتكون عادة من وجهة نظر بيولوجية ونفسية. السؤالان مستقلان عن بعضهما البعض. سوف نفهم هذا الاستقلال بشكل أفضل عندما نوضح الفرق بين الحقائق النفسية والحقائق الاجتماعية.

المشاعر المخالفة. والآن، على افتراض أن هذا الشرط يمكن تحقيقه بالفعل، فإن الجريمة لن تختفي، بل ستغير شكلها فقط؛ لأن السبب ذاته الذي سيؤدي بالتالي إلى تجفيف مصادر الإجرام سيفتح على الفور مصادر جديدة.

En effet, pour que les sentiments collectifs que protège le droit pénal d'un peuple, à un moment déterminé de son histoire, parviennent ainsi à pénétrer dans les consciences qui leur étaient jusqu'alors fermées ou à prendre plus d'empire là où ils n'en avaient pas assez, il faut qu'ils acquièrent une intensité supérieure à celle qu'ils avaient jusqu'alors. Il faut que la communauté dans son ensemble les ressente avec plus de vivacité ; car ils ne peuvent pas puiser à une autre source la force plus grande qui leur permet de s'imposer aux individus qui, naguère, leur étaient les plus réfractaires. Pour que les meurtriers disparaissent, il faut que l'horreur du sang versé devienne plus grande dans ces couches sociales où se recrutent les meurtriers ; mais, pour cela, il faut qu'elle devienne plus grande dans toute l'étendue de la société. D'ailleurs, l'absence même du crime contribuerait directement à produire ce résultat ; car un sentiment apparaît comme beaucoup plus respectable quand il est toujours et uniformément respecté.

في الواقع، لكي تتمكن المشاعر الجماعية التي يحميها القانون الجنائي لشعب ما، في لحظة معينة من تاريخه، من اختراق الضمائر التي كانت حتى ذلك الحين مغلقة أمامهم أو اكتساب المزيد من التأثير عندما لا يكون لديهم ما يكفي، فإنهم يجب أن يكتسبوا كثافة أكبر مما كانوا عليه حتى ذلك الحين. ويجب على المجتمع ككل أن يشعر بها بقوة أكبر؛ لأنهم لا يستطيعون أن يستمدوا من مصدر آخر القوة الأكبر التي تسمح لهم بفرض أنفسهم على الأفراد الذين كانوا في السابق الأكثر معارضة لهم.

لكي يختفي القتل، يجب أن يصبح رعب إراقة الدماء أكبر في تلك الطبقات الاجتماعية التي يتم تجنيد القتل فيها؛ ولكن، لهذا، يجب أن تصبح أكبر في كامل نطاق المجتمع. علاوة على ذلك، فإن مجرد غياب الجريمة من شأنه أن يساهم بشكل مباشر في تحقيق هذه النتيجة؛ لأن الشعور يبدو أكثر احترامًا عندما يتم احترامه دائمًا وبشكل موحد.

Mais on ne fait pas attention que ces états forts de la conscience commune ne peuvent être ainsi renforcés sans que les états plus faibles, dont la violation ne donnait précédemment naissance qu'à des fautes purement morales, ne soient renforcées du même coup ; car les seconds ne sont que le prolongement, la forme atténuée des premiers. Ainsi, le vol et la simple indécatesse ne froissent qu'un seul et même sentiment altruiste, le respect de la propriété d'autrui. Seulement ce même sentiment est offensé plus faiblement par l'un de ces actes que par l'autre ; et comme, d'autre part, il n'a pas dans la moyenne des consciences une intensité suffisante pour ressentir vivement la plus légère de ces deux offenses, celle-ci est l'objet d'une plus grande tolérance.

لكننا لا ننتبه إلى حقيقة أن هذه الحالات القوية للضمير المشترك لا يمكن تعزيزها على هذا النحو دون تعزيز الدول الأضعف، التي لم يكن انتهاكها في السابق يؤدي إلا إلى أخطاء أخلاقية بحتة، في نفس الوقت؛ لأن الأخير ما هو إلا امتداد للأول، أي الشكل المخفف. وبالتالي، فإن السرقة والحساسية البسيطة

تسيء فقط إلى نفس الشعور الإيثاري، واحترام ممتلكات الآخرين. فقط هذا الشعور نفسه يتعرض للإهانة بشكل أضعف من أحد هذه الأفعال مقارنة بالآخر؛ ومن ناحية أخرى، فإن الضمير العادي ليس لديه ما يكفي من القوة ليشعر بشدة بخفة هاتين الإساءتين، فإن الأخيرة هي موضع قدر أكبر من التسامح.

Voilà pourquoi on blâme simplement l'indélicat tandis que le voleur est puni. Mais si ce même sentiment devient plus fort, au point de faire taire dans toutes les consciences le penchant qui incline l'homme au vol, il deviendra plus sensible aux lésions qui, jusqu'alors, ne le touchaient que légèrement ; il réagira donc contre elles avec plus de vivacité ; elles seront l'objet d'une réprobation plus énergique qui fera passer certaines d'entre elles, de simples fautes morales qu'elles étaient, à l'état de crimes. Par exemple, les contrats indélicats ou indélicatement exécutés, qui n'entraînent qu'un blâme public ou des réparations civiles, deviendront des délits. Imaginez une société de saints, un cloître exemplaire et parfait. Les crimes proprement dits y seront inconnus ; mais les fautes qui paraissent vénielles au vulgaire y soulèveront le même scandale que fait le délit ordinaire auprès des consciences ordinaires. Si donc cette société se trouve armée du pouvoir de juger et de punir, elle qualifiera ces actes de criminels et les traitera comme tels. C'est pour la même raison que le parfait honnête homme juge ses moindres défaillances morales avec une sévérité que la foule réserve aux actes vraiment délictueux. Autrefois, les violences contre les personnes étaient plus fréquentes qu'aujourd'hui parce que le respect pour la dignité individuelle était plus faible. Comme il s'est accru, ces crimes sont devenus plus rares ; mais aussi, bien des actes qui lésaient ce sentiment sont entrés dans le droit pénal dont ils ne relevaient primitivement pas

ولهذا السبب فإننا ببساطة نلوم الشخص المهمل بينما يُعاقب اللص. ولكن إذا أصبح هذا الشعور أقوى، إلى درجة إسكات كل الضمائر التي تدفع الإنسان إلى السرقة، فإنه يصبح أكثر حساسية للآفات التي، حتى ذلك الحين، لم تؤثر عليه إلا قليلاً؛ ولذلك سوف يتفاعل ضدهم بمزيد من الحيوية؛ سيكونون عرضة لانتقادات أكثر قوة، مما سيجعل بعضهم ينتقل من الأخطاء الأخلاقية البسيطة التي كانوا عليها إلى حالة الجرائم. على سبيل المثال، العقود غير السليمة أو المنفذة بشكل غير مقصود، والتي لا تؤدي إلا إلى التوبيخ العلني أو التعويضات المدنية، سوف تصبح جرائم. تخيل مجتمع القديسين، الدير المثالي والكمال.

الجرائم نفسها لن تكون معروفة هناك؛ لكن الأخطاء التي تبدو عرضية للعامة ستثير نفس الفضيحة التي تثيرها الجريمة العادية بين الضمائر العادية. ولذلك، إذا وجد هذا المجتمع نفسه مسلحاً بسلطة الحكم والمعاقبة، فسوف يصف هذه الأفعال بأنها إجرامية ويعاملها على هذا النحو.

ولهذا السبب نفسه يحكم الرجل الصادق تماماً على أدنى إخفاقاته الأخلاقية بقسوة يحتفظ بها الجمهور في الأعمال الإجرامية الحقيقية. في الماضي، كان العنف ضد الناس أكثر تواتراً مما هو عليه اليوم لأن احترام الكرامة الفردية كان أقل. ومع تزايدها، أصبحت هذه الجرائم أكثر ندرة؛ ولكن أيضاً العديد من الأفعال التي أضرت بهذا الشعور دخلت في القانون الجنائي الذي لم تقع عليه أصلاً.

On se demandera peut-être, pour épuiser toutes les hypothèses logiquement possibles, pourquoi cette unanimité ne s'étendrait pas à tous les sentiments collectifs sans exception ; pourquoi même les plus faibles ne prendraient pas assez d'énergie pour prévenir toute dissidence. La conscience morale de la société se retrouverait tout entière chez tous les individus et avec une vitalité suffisante pour empêcher tout acte qui l'offense, les fautes purement morales aussi bien que les crimes. Mais une uniformité aussi universelle et aussi absolue est radicalement impossible ; car le milieu physique immédiat dans lequel chacun de nous est placé, les antécédents héréditaires, les influences sociales dont nous dépendons varient d'un individu à l'autre et, par suite, diversifient les consciences. Il n'est pas possible que tout le monde se ressemble à ce point, par cela seul que chacun a son organisme propre et que ces organismes occupent des portions différentes de l'espace.

ولعلنا نسأل أنفسنا، بعد استنفاد كل الفرضيات الممكنة منطقياً، لماذا لا يمتد هذا الإجماع إلى كل المشاعر الجماعية دون استثناء؟ لماذا حتى الأضعف لا يأخذ ما يكفي من الطاقة لمنع أي معارضة؟.

إن الضمير الأخلاقي للمجتمع سيكون موجوداً بالكامل في جميع الأفراد، وبحيوية كافية لمنع أي فعل يسيء إليه، سواء كانت أخطاء أخلاقية بحتة أو جرائم. لكن مثل هذا التوحيد الشامل والمطلق مستحيل بشكل جذري؛ لأن البيئة المادية المباشرة التي يوضع فيها كل واحد منا، والسوابق الوراثية، والمؤثرات الاجتماعية التي نعتمد عليها تختلف من فرد إلى آخر، وبالتالي، تنوع الوعي. ليس من الممكن أن يكون الجميع متشابهين إلى هذا الحد، وذلك ببساطة لأن كل شخص لديه كائنه الحي الخاص به وهذه الكائنات تحتل أجزاء مختلفة من الفضاء.

C'est pourquoi, même chez les peuples inférieurs, où l'originalité individuelle est très peu développée, elle n'est cependant pas nulle. Ainsi donc, puisqu'il ne peut pas y avoir de société où les individus ne divergent plus ou moins du type collectif, il est inévitable aussi que, parmi ces divergences, il y en ait qui présentent un caractère criminel. Car ce qui leur confère ce caractère, ce n'est pas leur importance intrinsèque, mais celle que leur prête la conscience commune. Si donc celle-ci est plus forte, si elle a assez d'autorité pour rendre ces divergences très faibles en valeur absolue, elle sera aussi plus sensible, plus exigeante, et, réagissant contre de moindres écarts avec l'énergie qu'elle ne déploie ailleurs que contre des dissidences plus considérables, elle leur attribue la même gravité, c'est-à-dire qu'elle les marquera comme criminels.

ولهذا السبب، حتى بين الشعوب الأدنى، حيث الأصالة الفردية غير متطورة جداً، فإنها مع ذلك ليست صفراً. لذلك، بما أنه لا يمكن أن يكون هناك مجتمع لا ينحرف فيه الأفراد أكثر أو أقل عن النوع الجماعي، فمن المحتم أيضاً أن يكون من بين هذه الاختلافات بعض الطابع الإجرامي. لأن ما يمنحهم هذه الشخصية ليس أهميتهم الجوهرية، بل ما ينسبه إليهم الضمير العام. لذلك، إذا كان هذا أقوى، وإذا كان لديه ما يكفي من السلطة لجعل هذه الاختلافات صغيرة جداً من حيث القيمة المطلقة، فسيكون أيضاً أكثر حساسية وأكثر



تطلباً، ويتفاعل ضد الانحرافات الأصغر بالطاقة التي لا ينشرها في مكان آخر فقط ضد الانحرافات الأكثر أهمية. المنشقين، فإنه ينسب إليهم نفس الجدية، أي أنه يصنفهم كمجرمين.

Le crime est donc nécessaire : il est lié aux conditions fondamentales de toute vie sociale, mais, par cela même, il est utile ; car ces conditions dont il est solidaire sont elles-mêmes indispensables à l'évolution normale de la morale et du droit.<sup>4</sup>

الجريمة إذن ضرورية: فهي مرتبطة بالشروط الأساسية للحياة الاجتماعية بأكملها، ولكنها لهذا السبب بالذات مفيدة؛ لأن هذه الشروط التي تتحد بها هي في حد ذاتها ضرورية للتطور الطبيعي للأخلاق والقانون.

En effet, il n'est plus possible aujourd'hui de contester que non seulement le droit et la morale varient d'un type social à l'autre, mais encore qu'ils changent pour un même type si les conditions de l'existence collective se modifient. Mais, pour que ces transformations soient possibles, il faut que les sentiments collectifs qui sont à la base de la morale ne soient pas réfractaires au changement, par conséquent, n'aient qu'une énergie modérée. S'ils étaient trop forts, ils ne seraient plus plastiques. Tout arrangement, en effet, est un obstacle au réarrangement, et cela d'autant plus que l'arrangement primitif est plus solide. Plus une structure est fortement accusée, plus elle oppose de résistance à toute modification et il en est des arrangements fonctionnels comme des arrangements anatomiques. Or, s'il n'y avait pas de crimes, cette condition ne serait pas remplie ; car une telle hypothèse suppose que les sentiments collectifs seraient parvenus à un degré d'intensité sans exemple dans l'histoire. Rien n'est bon indéfiniment et sans mesure. Il faut que l'autorité dont jouit la conscience morale ne soit pas excessive ; autrement, nul n'oserait y porter la main et elle se figerait trop facilement sous une forme immuable. Pour qu'elle puisse évoluer, il faut que l'originalité puisse se faire jour ; or pour que celle de l'idéaliste qui rêve de dépasser son siècle puisse se manifester, il faut que celle du criminel, qui est au-dessous de son temps, soit possible. L'une ne va pas sans l'autre.

والحقيقة أنه لم يعد من الممكن اليوم إنكار أن القانون والأخلاق لا يختلفان من نوع اجتماعي إلى آخر فحسب، بل إنهما يتغيران لنفس النوع إذا تغيرت ظروف الوجود الجماعية. ولكن لكي تكون هذه التحولات ممكنة، يجب ألا تكون المشاعر الجماعية التي تشكل أساس الأخلاق مقاومة للتغيير، وبالتالي لا تملك سوى طاقة معتدلة. إذا كانت قوية جداً، فلن تكون بلاستيكية بعد الآن. إن أي ترتيب، في الواقع، هو عائق أمام إعادة الترتيب، ويزداد الأمر سوءاً عندما يكون الترتيب الأصلي أكثر صلابة. كلما تم التأكيد على البنية بقوة أكبر، زادت مقاومتها لأي تعديل، وهذا هو الحال بالنسبة للترتيبات الوظيفية وكذلك الترتيبات التشريحية. والآن، لو لم تكن هناك جرائم، لما تحقق هذا الشرط؛ لأن مثل هذه الفرضية تقتضي أن المشاعر الجماعية كانت ستصل إلى درجة من الشدة لا مثيل لها في التاريخ. لا شيء جيد إلى أجل غير مسمى وبدون قياس. إن السلطة التي يتمتع بها الضمير الأخلاقي يجب ألا تكون مفرطة؛ وإلا فلن يجرؤ أحد على

<sup>4</sup> Calomnies, injures, diffamation, vol, etc

لمسه وسوف يتجمد بسهولة في شكل غير قابل للتغيير. ولكي تتطور، يجب أن تظهر الأصالة؛ والآن، لكي يتمكن المثالي الذي يحلم بتجاوز قرنه من الظهور، يجب أن يكون حلم المجرم الذي هو أقل من عصره ممكناً. واحد لا يذهب دون الآخر.

De ce point de vue, les faits fondamentaux de la criminologie se présentent à nous sous un aspect entièrement nouveau. Contrairement aux idées courantes, le criminel n'apparaît plus comme un être radicalement insociable, comme une sorte d'élément parasite, de corps étranger et inassimilable, introduit au sein de la société<sup>5</sup> ; c'est un agent régulier de la vie sociale. Le crime, de son côté, ne doit plus être conçu comme un mal qui ne saurait être contenu dans de trop étroites limites ; mais, bien loin qu'il y ait lieu de se féliciter quand il lui arrive de descendre trop sensiblement au-dessous du niveau ordinaire, on peut être certain que ce progrès apparent est à la fois contemporain et solidaire de quelque perturbation sociale. C'est ainsi que jamais le chiffre des coups et blessures ne tombe aussi bas qu'en temps de disette [4]<sup>6</sup>. En même temps et par contrecoup, la théorie de la peine se retrouve renouvelée ou, plutôt, à renouveler. Si, en effet, le crime est une maladie, la peine en est le remède et ne peut être conçue autrement, aussi toutes les discussions qu'elle soulève portent-elles sur le point de savoir ce qu'elle doit être pour remplir son rôle de remède. Mais si le crime n'a rien de morbide, la peine ne saurait avoir pour objet de le guérir et sa vraie fonction doit être cherchée ailleurs.

ومن وجهة النظر هذه، فإن الحقائق الأساسية لعلم الجريمة تقدم نفسها لنا ضمن جانب جديد تماماً. وخلقاً للأفكار الحالية، لم يعد المجرم يظهر ككائن غير قابل للانفصال بشكل جذري، كنوع من العنصر الطفيلي، كجسم غريب وغير قابل للاندماج، تم إدخاله إلى المجتمع [3]؛ إنه عامل منظم للحياة الاجتماعية. ومن جانبها، لا ينبغي النظر إلى الجريمة على أنها شر لا يمكن احتواؤه ضمن حدود ضيقة للغاية؛ ولكن بعيداً عن أن يكون هناك سبب للتهنئة عندما يحدث انخفاض كبير جداً عن المستوى العادي، يمكننا أن نكون على يقين من أن هذا التقدم الواضح معاصر لبعض الاضطرابات الاجتماعية ومرتبطة بها. وهذا هو

<sup>5</sup> Nous avons nous-même commis l'erreur de parler ainsi du criminel, faute d'avoir appliqué notre règle (Division du travail social, p. 395, 396).

ونحن أنفسنا ارتكبنا خطأ التحدث بهذه الطريقة عن المجرم، وفشلنا في تطبيق قاعدتنا (تقسيم العمل الاجتماعي، ص 395، 396)

<sup>6</sup> D'ailleurs, de ce que le crime est un fait de sociologie normale, il ne suit pas qu'il ne faille pas le haïr. La douleur, elle non plus, n'a rien de désirable, l'individu la hait comme la société hait le crime, et pourtant elle relève de la physiologie normale. Non seulement elle dérive nécessairement de la constitution même de tout être vivant, mais elle joue un rôle utile dans la vie et pour lequel elle ne peut être remplacée. Ce serait donc dénaturer singulièrement notre pensée que de la présenter comme une apologie du crime. Nous ne songerions même pas à protester contre une telle interprétation, si nous ne savions à quelles étranges accusations on s'expose et à quels malentendus, quand on entreprend d'étudier les faits moraux objectivement et d'en parler dans une langue qui n'est pas celle du vulgaire.

علاوة على ذلك، فإن حقيقة كون الجريمة حقيقة من حقائق علم الاجتماع الطبيعي، لا يعني أننا لا يجب أن نكرها. الألم أيضاً ليس له أي شيء مرغوب فيه، فالفرد يكرهه كما يكره المجتمع الجريمة، ومع ذلك فهو جزء من علم وظائف الأعضاء الطبيعي. فهو لا ينبع بالضرورة من تكوين كل كائن حي فحسب، بل إنه يلعب دوراً مفيداً في الحياة لا يمكن استبداله به. ولذلك سيكون تشويهاً فريداً لتفكيرنا أن نقدمه كاعتذار عن الجريمة. ولن نفكر حتى في الاحتجاج على مثل هذا التفسير إذا كنا لا نعرف ما هي الاتهامات الغريبة التي نعرض لها أنفسنا وما هو سوء الفهم عندما نتعهد بدراسة الحقائق الأخلاقية بموضوعية والتحدث عنها بلغة ليست لغة البشر. مبتدلة

السبب في أن رقم الاعتداء والضرب لا ينخفض أبداً كما هو الحال في أوقات الندرة [4]. وفي الوقت نفسه، ونتيجة لذلك، تجد نظرية العقاب نفسها متجددة، أو بالأحرى، في حاجة إلى التجديد. إذا كانت الجريمة في الواقع مرضاً، فإن العقوبة هي العلاج ولا يمكن تصورها بطريقة أخرى، لذا فإن جميع المناقشات التي تثيرها تتعلق بنقطة معرفة ما يجب أن تكون عليه لتتمكن من أداء دورها العلاجي. ولكن إذا لم يكن للجريمة أي شيء مريب، فلا يمكن أن يكون الهدف من العقوبة علاجها، ويجب البحث عن وظيفتها الحقيقية في مكان آخر.